

التنمية السياحية والبيئة

موفق علي¹

مقدمة :

تعد السياحة البيئية جزء من السياحة المستدامة، تنبع أسسها من النواحي البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وتساهم في المحافظة على الإرث الطبيعي والثقافي الوطني، وهي تعمل على مشاركة السكان المحليين ومساهماتهم في تخطيط وتطوير المشاريع، وبالتالي تخفف من النزوح الريفي نحو المدن الكبرى، كما تعد أيضا نغما من أنماط السياحة الطبيعية، والتنمية السياحية أحد الأساليب لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة . فما هو مفهوم التنمية السياحية وأهدافها، والسياحة المستدامة وتأثيراتها على البيئة؟.

1- مفهوم التنمية السياحية :

هناك مفاهيم متعددة للتنمية السياحية يعبر بعضها عن هدف تحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية أو عن زيادة الإنتاجية في القطاع السياحي بالاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية السياحية، ويذهب بعض الكتاب إلى تعريف التنمية السياحية¹ بأنها اتساع قاعدة التسهيلات والخدمات لكي تتلاقى مع احتياجات السائحين، وبينما يضع البعض تركيزا على جانب العرض، فان الدكتور صلاح الدين عبد الوهاب يرى أن التنمية السياحية² لا يمكن أن تقتصر على تنمية العرض السياحي فقط أو أجزاء منه ببناء فنادق وقرى سياحية تنتشر في مناطق مختلفة، وإنما يجب أن يمتد معنى التنمية السياحية ليشمل تنمية كل من العرض والطلب لتحقيق التلاقي بينهم لإشباع رغبات السائحين والوصول إلى أهداف محددة وطنية وقطاعية وإقليمية موضوعة سلفا، لتكون معيارا لقياس درجات التنمية السياحية المطلوبة. ويرى عبد الرحمان سليم³ أن التنمية السياحية تأخذ طابع التصنيع المتكامل والذي يعني إقامة وتشبيد مراكز سياحية، تتضمن مختلف الخدمات التي يحتاج إليها السائح أثناء إقامته بها وبالشكل الذي يتلاءم مع القدرات المالية للفئات المختلفة من السائحين.

على الرغم من المفاهيم المختلفة للتنمية السياحية إلا أن التنمية السياحية تظل في أساسها جزء لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية، ويفرق الاقتصاديون بين النمو الاقتصادي وهو ظاهرة طبيعية تحدث بسبب الزيادة في كميات عناصر الإنتاج أو الزيادة في إنتاجياتها (بسبب التقدم الفني أو زيادة كفاءة العمل... الخ)، والتنمية الاقتصادية حيث أن مفهومها لا يتضمن نمو الناتج الوطني بسبب زيادة كمية وإنتاجية عناصر الإنتاج وإنما أيضا بل وأساسا بسبب التغيرات في هيكل النشاط الإنتاجي، وعادة ما تؤدي هذه التغيرات الهيكلية إلى نمو الناتج الوطني بمعدلات ملحوظة على نحو لا يتحقق بغير هذه التغيرات، وفي إطار هذا المفهوم تتطلب التنمية تكثيف الاهتمام بالقطاعات أو الأنشطة المتميزة التي تنمو أو يمكن أن تنمو مستقبلا بمعدلات مرتفعة نسبيا، مما

*1- أستاذ مساعد (أ) بالمدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي-الجزائر.-

يتطلب إعطاء أولوية للاستثمار والتقدم التقني في هذه القطاعات أو الأنشطة وإعطاء أولوية لتدريب العمال ومساعدتهم إلى التحول للعمل بها.

فإذا أقمنا التفرقة اللازمة بين مفهوم النمو والتنمية بالنسبة لقطاع السياحة، فإن نمو النشاط السياحي سوف يتحقق طبيعياً تبعاً لما يتدفق إليه من عناصر إنتاجية متخصصة، سواء رأسمال في شكل منشآت سياحية، أو بنية أساسية سياحية، أو قوة عمل أو موارد طبيعية، وكذلك تبعاً لزيادة إنتاجية هذه العناصر، ويلاحظ أن هذا النمو السياحي يؤدي إلى زيادة الدخل المتولد من النشاط السياحي.

يعبر "اصطلاح التنمية السياحية" عن: مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة المتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي، وهي عملية مركبة ومتشعبة تضم عدة عناصر متصلة ومتداخلة فيما بينها، تقوم على محاولة علمية وتطبيقية والوصول إلى الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج السياحي الأولية، من إطار طبيعي وإطار حضاري والمرافق الأساسية العامة والسياحية من خلال التقدم العلمي والتكنولوجي وربط كل ذلك بعناصر البيئة واستخدامات الطاقة المتجددة وتنمية مصادر الثروة البشرية للقيام بدورها المرسوم في برامج التنمية⁴ ويذهب دوجلاس بييرس إلى أنه يمكن تعريف التنمية السياحية بأنها: "مد أو توسيع قاعدة التسهيلات والخدمات لكي تتلاقى مع احتياجات السائح" وبلا شك أن التنمية السياحية أحد الأساليب لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول عن طريق التجانس والتوافق والتنسيق بين مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمات، لإحراز التقدم في أسلوب الحياة ومستوياتها وتحقيق الرخاء للمواطنين. ولا يتصور أن يتحقق كل ذلك كهدف نهائي أسمى إلا بتحقيق الأهداف المرحلية في كل قطاع إنتاجي أو خدمي ومن بين هذه القطاعات القطاع السياحي. فالعمل على تحقيق التنمية السياحية بالمعنى المتكامل هو هدف في ذاته وفي ذات الوقت هو مرحلة من مراحل تحقيق هدف أكبر هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة. فكأن الأهداف في الحقيقة - هي حلقات في سلسلة متصلة يؤدي تحقيق كل هدف منها إلى هدف آخر يعتبر الهدف الأول له أو وسيلة لتحقيقه.

لكن قد يتم تزايد الدخل بمعدلات منخفضة بسبب انخفاض تدفقات عناصر الإنتاج اللازمة للنشاط السياحي أو عدم القدرة على رفع إنتاجيتها، كما قد لا يستمر هذا الدخل في التزايد بسبب السلبيات العديدة التي قد تنشأ من التوسع العشوائي في النشاط السياحي أو زيادة الضغط على الأماكن السياحية الناجحة وتلوث البيئة، وعلى هذا الأساس يجب على الدولة أن تأخذ بعين الاعتبار عنصرين هامين هما:

أ- **الاهتمام بالبيئة:** على الرغم من الآثار الإيجابية التي تحققها السياحة لكثير من الدول السياحية إلا أنها قد تترك في بعض الأحيان آثاراً سلبية مثل تدهور البيئة من تلوث الشواطئ الذي يكون له أثر سلبي في جذب السائحين، وقد اهتمت السوق الأوروبية الموحدة اهتماماً بالغاً بحماية البيئة والحفاظ عليها ودراسة الأثر البيئي للمشروعات، ووضعت عدة برامج تدعم هذا الاتجاه كما قام كثير من منظمي البرامج السياحية بتعيين مسئولين عن مراقبة قواعد الحفاظ على البيئة ومدى التزام ممولي الخدمات السياحية⁵.

ب- **السياسة الإقليمية:** المقصود بها توفير مساهمات مالية لاعتمادها البنية الأساسية من (مياه، صرف صحي، كهرباء) والتسهيلات كالمطارات، الموانئ، ومراكز المؤتمرات، مما سيؤثر بطريقة غير مباشرة على ازدهار السياحة، ومن أمثلة الاعتمادات

المالية التي يستفيد منها العمل السياحي:- اعتماد التنمية الإقليمية الأوروبية، اعتماد الإرشاد والضمان الزراعي الأوروبي، البنك الأوروبي للاستثمار، برامج البحر المتوسط المتكامل.

2- أهداف التنمية السياحية: تتعدد أهداف التنمية السياحية ويأتي في مقدمتها(5):

أ- تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية للدولة، ويتحقق ذلك بدعم القدرة التنافسية لصناعة السياحة وذلك برفع إنتاجية الموارد البشرية وغير البشرية والموظفة فيها، وبالسياسات التسويقية الخارجية الكفأة.

ب- تدعيم الارتباط الإنتاجي بين القطاع السياحي والقطاعات الأخرى.

ج- تعظيم الآثار الايجابية للسياحة في النواحي الاجتماعية والثقافية مع التخلص قدر الإمكان من الآثار السلبية لهذه النواحي.

د- المساهمة في تنمية البيئة والمحافظة عليها من خلال الاهتمام بمناطق الجذب السياحي وما يحيط بها في المدن والأماكن المختلفة.

ولهذه الأهداف خصائص يجب أن تتوفر فيها وهي :- أن تكون أهدافا واقعية، أن تكون أهدافا شاملة، أن تكون أهدافا مرنة.

هذا بالنسبة للأهداف العامة، أما بالنسبة للأهداف المحددة فهي أهداف تمثل نتائج واضحة المعالم، يسهل معها وضع جدول زمني لتنفيذ الأعمال المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف.

تختلف أهداف التنمية السياحية باختلاف المكان والزمان، فالدول تختلف فيما بينها بالنسبة لأهداف التنمية السياحية، وكذلك تختلف هذه الأهداف من زمن إلى آخر، حتى بالنسبة للدولة نفسها. فتحديد نوعية السائح المطلوب على سبيل المثال من حيث قدرته المادية ومستواه الاجتماعي وبالتالي سلوكه الانفاقي وعلى الرغم من تنوع تلك الأهداف من دولة إلى أخرى إلا أنها تتفق جميعا في عدد من الخصائص، من حيث ضرورة أن تكون أهدافا واقعية وقابلة للتنفيذ وتتناسب مع الموارد السياحية والتمويلية والبشرية المتاحة لدى دولة المقصد السياحي، وأن تكون أهدافا شاملة بمعنى أنها تتضمن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية على مستوى الدولة ككل أو على مستوى الإقليم الذي يتميز بعناصر الجذب السياحي، وأن تكون الأهداف مرنة بحيث يمكن تغييرها تبعا لأي ظروف طارئة غير متوقعة .

3- التنمية السياحية المتوازنة: قام البعض بتعريف التنمية السياحية المتوازنة على أنها تنمية سياحية في إطار التوازن بين الأهداف الاقتصادية والأهداف البيئية للسياحة، أو التوازن بين الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية للسياحة في إطار التخطيط السياحي. ويجمع تعريف صلاح الدين عبد الوهاب بين هذه التوازنات حيث يقرر أن التنمية السياحية المتوازنة هي تنمية يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة مخططة داخل الدول ككل أو داخل أي إقليم من أقاليم الدولة تتجمع فيه أسباب التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية وحضارية فهي متوازنة مع غيرها من مجالات التنمية الصالحة للدولة أو الإقليم، وهي في ذات الوقت متوازنة في البعد الزمني المعقول بناء على اختيارات وأولويات تقرر مقدما بناء على دراسات تبرر التواكب اللازم بين نمو العرض ونمو الطلب.

ولاشك أن مفهوم التنمية السياحية المتوازنة يجب أن يؤكد :

أ- التوازن بين المتغيرات الاقتصادية وغيرها من العناصر داخل هذا القطاع.

ب- اتصال وترابط القطاع السياحي بشكل متوازن على المستوى الكلي مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، ذلك لان هناك اعتماد متبادل وترابط إنتاجي إلى الإمام والخلف بين القطاع السياحي وغيره من القطاعات، لذلك فان تنمية السياحة سوف تؤثر ايجابيا في تنمية القطاعات الأخرى والعكس صحيح. وعلى ذلك فإن التنمية السياحية المتوازنة تتضمن نوعين من التوازن هما: توازن داخل القطاع السياحي نفسه، وتوازن القطاع السياحي مع القطاعات الأخرى.

- توازن داخل القطاع السياحي نفسه وذلك من خلال :

* تنمية العرض السياحي بشكل متوازن مع الطلب السياحي.... فإذا كان هناك إنشاءات سياحية جديدة (مناطق سياحية جديدة أو انشاء فنادق جديدة) لزيادة العرض السياحي فيجب أن تتناسب هذه مع حالة الطلب المتوقع حين يتم استكمال هذه الإنشاءات. كما يمكن من جهة أخرى أيضا العمل على تنمية الطلب السياحي عن طريق برامج الترويج والتسويق السياحي وغيرها لفترة قادمة والعمل على تنمية العرض السياحي بشكل متوازن مع ما هو متوقع من زيادة مستهدفة في الطلب .

* من حيث إن المنتج السياحي يتسم بالتنوع، فإن مفهوم التوازن في التنمية السياحية يستلزم توازن ظروف الطلب والعرض معا بالنسبة لكل نوع من أنواع المنتج السياحي.

* هناك توازن آخر ذو طبيعة اجتماعية ينبغي الحرص عليه داخل القطاع السياحي وهو توازن بين متطلبات السائحين الأجانب وعاداتهم أو سلوكياتهم ومتطلبات أهل المقصد السياحي داخل البلد.... حيث إن وجود فجوة ثقافية أو سلوكية بين الجانبين يمكن أن تؤدي إلى عرقلة التنمية السياحية.

* تنمية النشاط السياحي في أي مقصد بشكل متوازن مع الظروف البيئية، فيمكن تنمية هذا النشاط دائما في الحدود التي تسمح بها الطاقة الاستيعابية على أي مكان من الأماكن السياحية فيجب في البداية العمل على تنمية طاقته الاستيعابية بشكل متوازن .

* العمل على تنمية الأماكن السياحية المختلفة داخل البلد المضيف بشكل متوازن كلما أمكن هذا، رغم إن الأمر قد يستلزم في بعض الحالات من الناحية الاقتصادية إعطاء أولوية للأماكن السياحية الواعدة أو الأكثر جذبا للسائحين، ومن ثم يمكن القول أنه إذا تساوت عناصر الجذب السياحي في أماكن معينة فإنه من الضروري العمل على تنميتها بشكل متوازن⁶.

* توازن القطاع السياحي مع القطاعات الأخرى.

* التنسيق بين الاستثمارات المستهدفة في القطاع السياحي مع الاستثمارات في القطاعات الأخرى بما يحقق أكبر معدلات ممكنة لنمو الناتج المحلي .

* العمل على تخطيط القوى البشرية العاملة داخل الاقتصاد الوطني بما يسمح للقطاع السياحي الحصول على متطلباته من الكفاءات العمالية المناسبة له والكافية لنموه وبشكل متوازن مع ما تحصل عليه القطاعات الأخرى من متطلباتها المناسبة من العمل.

* الاهتمام بتنمية الأنشطة الصناعية والزراعية المرتبطة بالنشاط السياحي بشكل متوازن .

* التنمية المتوازنة للقطاع السياحي لا يجب أن تعني مزيداً من التوسع فيه على حساب القطاعات الأخرى أو العكس .

* في إطار الانفتاح السياحي على العالم الخارجي وذلك في ظل اتفاقية " الجاتس " فإن هناك توازن مرغوب بين نشاط الشركات السياحية الأجنبية والوطنية داخل البلد خلال تنمية النشاط السياحي .

الدول النامية بحاجة شديدة إلى الحفاظ بقدر متوازن من حقوقها في النشاط السياحي، حيث من المنتظر لها مواجهة منافسة شديدة من الشركات السياحية ومن المستحسن هو أن لا يسمح للأجانب بتملك أراضي في الأماكن السياحية وأن لا ينفردوا بالاستثمارات التي يقومون بها في البلد بل يكون مبدأ المشاركة في هذه الاستثمارات هو الأساس مع الاحتفاظ بنسبة 51 ٪ على الأقل للمواطن .

فالتنمية السياحية المتوازنة، هي تنمية بيد أ تنفيذها بعد دراسة كاملة مخططة داخل إطاراً للتخطيط المتكامل للتنمية الاجتماعية و البيئية داخل الدولة ككل أوداخل إقليم من أقاليم الدولة، تتجمع فيه أسباب التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية وحضارية .

ولابد لنا أن نشير أن هذه التنمية السياحية المتوازنة يجب أن تبدو واضحة في السياسة السياحية الشاملة للدولة التي لا بد أن يتحدد فيها أهم الأهداف السياحية الوطنية الرئيسية وأساليب تحقيق هذه الأهداف بصورة تضع المسؤولين السياحيين أمام إطار ملزم.

4- مراحل التنمية السياحية: هناك العديد من الدراسات تناولت مراحل التنمية السياحية من أهمها:

أ- نموذج ميوسك (Moissac)، وتنقسم مراحل التنمية وفق هذا النموذج إلى:

- مرحلة الاكتشاف: حيث يتم اكتشاف القدرات السياحية للمنظمة السياحية.

- مرحلة النمو: وفيها يبدأ تطوير الموارد السياحية للمنطقة بشكل تدريجي.

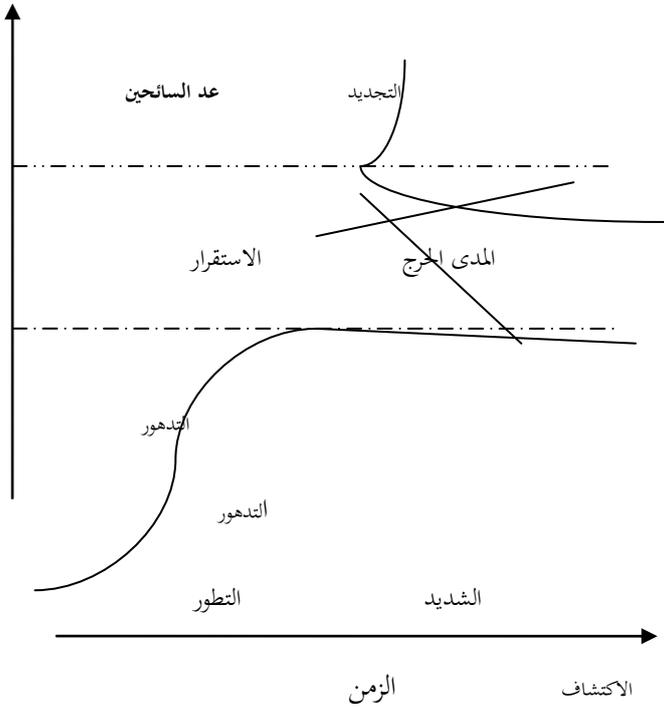
- مرحلة الانطلاق: وفيها تأخذ الدولة بمبدأ التخطيط والتوسع السياحي.

- مرحلة النضوج: حيث تظهر المنطقة على الخريطة السياحية وفي تلك المرحلة يتكامل النشاط السياحي في المنطقة من خلال توافر عناصر الجذب السياحي والتسهيلات.

وقد حددت ميوسك تلك المراحل بناء على دراسات لمناطق سياحية متعددة أهمها منطقة بروفنس Provence ومنطقة لونج ييدو longue do ويأخذ على هذا النموذج عدم اهتمامه بالجانب الاجتماعي المصاحب للنمو السياحي والذي قد يستلزم وجود مرحلة تتناول التكيف الاجتماعي للمنطقة السياحية، وكذلك يؤخذ عليه توقفه عند مرحلة النضج السياحي وعدم تحليله لأي عوامل سلبية قد تؤدي إلى عدم استمرار النمو. ويتميز هذا النموذج بالبساطة والعمومية، مما يعتقد أنهما من أهم عوامل جاذبيته وانتشاره على نطاق واسع. فالنموذج ليس تنبؤي ولكنه نموذج وصفي بسيط ولكن الأهمية الأساسية للنموذج تكمن فيما ينطوي عليه من تنبيه لمتخذي القرار وللمخططين، بأنه إذا لم تتم إدارة المقصد السياحي على نحو كفي، فإنه سيبلغ في وقت من الأوقات مرحلة من التدهور .

ب-عوامل بتلر (Butler (1980، وقد حدد هذا النموذج ستة (06) مراحل للتنمية (7): الاكتشاف، المشاركة، التطور، النضوج، الثبات أو الركود، التجديد أو التدهور .

الشكل رقم (1): مراحل نموذج بتلر للتنمية السياحية



Source : martin ippermann and kye-Sung cyon, tourism in Developing countries, International Thomson, London UK ,1997

وتتشابه مراحل التنمية السياحية وفق بتلر مع دورة حياة المنتج، فالمرحلة الأولى تبدأ باكتشاف مجموعة من السائحين لمنطقة سياحية جديدة، ومع تزايد إقبال السائحين على المنطقة تبدأ مرحلة المشاركة وتظهر مجموعة من الخدمات والتسهيلات، ثم بعد ذلك تبدأ مرحلة الانطلاق حيث يتم توفير الخدمات والتسهيلات بشكل مكثف للسائحين لخدمة أعدادهم المتزايدة، ويطلق على هذه المرحلة مرحلة النمو، وتعتبر أخطر المراحل من حيث تأثير السياحة على المنطقة وخاصة التأثير البيئي وما يمكن أن ينتج عنه

من تدمير لعناصر الجذب السياحي بالمنطقة سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان، أو أن يصيب التدهور المرافق الأساسية أو السياحية .

وإذا استمر النمو مع تحقيق مبدأ التوازن تصل المنطقة لمرحلة النضوج، وتلي هذه المرحلة مرحلة التجمد وهي المرحلة التي لا تشهد فيها المنطقة أعداد متزايدة من السائحين، حيث يتوقف النمو والتدفق السياحي إليها عند حد معين لا يزيد عنه.

وفي هذا النموذج هناك احتمال لما اسماه مرحلة الانحدار وهذا ما أغفله نموذج ميوسك وتبدأ حينها المنطقة في مرحلة التدهور أو الانحدار نتيجة لتوجه السائحين إلى مناطق سياحية منافسة يتوافر فيها كافة المقومات السياحية التي تشبع رغبتهم ودوافعهم، ومع ذلك قد يظهر تجاه آخر نحو التجديد في هذه المرحلة بمعنى أن تقوم بالمنطقة تنمية سياحية جديدة تعتمد على مقومات سياحية جديدة تشبع الحاجات والرغبات المتجددة للسائحين .

وهكذا يلفت النموذج النظر إلى توافر سياسة تسويقية ناجحة، تمنع المنطقة من الوصول إلى مرحلة الانحدار، فالتعرف على السوق واحتياجاته يؤدي لإعادة اكتشاف وتجديد النشاط بالمنطقة السياحية وفي تحليل قام به (مورتان وإيصال) 1990 للمراحل التنمية السياحية السابقة نجد أن كل مرحلة يكون لها إشباع وطاقة مختلفة، بمعنى انه مثلا - في مرحلة الاكتشاف يكون المجتمع متقبلا للنشاط السياحي ولكن الطاقة السياحية من بنية أساسية وسياحية لا تستطيع استيعاب أعداد كبيرة من السائحين، هذا بينما يتوافر التسهيلات والخدمات السياحية في مرحلة الثبات. إلا أن المشكلات الاجتماعية قد يؤدي إلى رفض السكان حينذاك للتنمية السياحية، مما يؤدي إلى تدهور. وهكذا ادخل هذا التحليل مفهوم نسبي للطاقة السياحية يأخذ في الاعتبار الجانب الاجتماعي في هذه المرحلة .

لذلك فالإدارة السليمة للنشاط السياحي في كافة مراحل تنميته يمكن أن تساعد على منع الوصول لمرحلة الانحدار، بل وتسمح للمنطقة في الدخول لمرحلة جديد من التنمية المتوازنة والمتواصلة.

5- السياحة البيئية وتحقيق الاستدامة: يعتقد العالم **قراين 1996م** بإمكانية نشوء تصادم بين أهداف التنمية السياحية وأهداف تحقيق الاستدامة البيئية ويدعم هذا الاعتقاد العالمين **أكلاس وكوستا 1996م** عندما يذكران بان هناك حاجة لتحقيق الاستدامة خلال المراحل الأولى من عملية التنمية السياحية، ويشير **كلادكيم ودينامونتييس عام 1999م** إلى ما ذكره العالم **مارفي عام 1994م** بان التنمية السياحية المستدامة تركز على كفاءة استغلال وإدارة الموارد، بحيث تلبي الاحتياجات الاقتصادية والبيئية، على أن تتم عملية التنمية هذه مع المحافظة على الخاصية التراثية والثقافية ودورة الحياة الفطرية والتنوع البيولوجي وأنظمة دعم الحياة الطبيعية في البلد المضيف، ومن ناحية أخرى فإن **قراين عام 1995م** يركز على أهمية أن تشمل عملية تخطيط استخدام الأراضي بشكل مسبق ويتم تقنين عملية استخدامها للأنشطة السياحية من منطلق مبدأ الاستدامة، ولقد أشار **(دينامونتييس ولدكيم) 1999م** إلى تقرير منظمة السياحة العالمية لسنة **1993م** ومكتبه **(موفورث ولادكيم) عام 1998م** حيث حدد ثلاثة مبادئ لتحقيق التنمية المستدامة ، وتشمل هذه المبادئ: (8)

- تحقيق الاستدامة بتحقيق التأثيرات السلبية على بيئة الكائنات الحية والحياة الفطرية.

- تحقيق الاستدامة بتحقيق التأثيرات على الحياة الاجتماعية والثقافية والتراثية.

- تحقيق الاستدامة من الناحية الاقتصادية وذلك بالتوازن في استغلال الموارد وحسن إدارتها .

ويرى (هكيس) 1996م أنه بالرغم من محدودية حجم فئات المهتمين بالطبيعة والسياحة البيئية مقارنة بالفئات الأخرى، فإن كلاهما مرشح للنمو وبمعدلات عالية، نظرا لزيادة الاهتمام التجاري بهما، ويفرق زوريش عام 1995م بين السياح المهتمين بالبيئة والذين يختارون وجهتهم وينظمون برامجهم بأنفسهم وبين أولئك الذين يعتمدون على شركات السياحة لأعداد برامجهم وترتيبها. ولكن ديامونتييس ولدكيم عام 1999م يعتقدان بأنه كلما ارتفع وعي الناس للمشاكل التي تواجه العالم وموارده الطبيعية ومشاكل التلوث، وازداد إدراكهم وفهمهم وتقديرهم بالمشاكل البيئية وضرورة زيادة الرقعة الخضراء كلما ارتفع عدد طالبي السياحة البيئية وازدادت مطالباتهم بارتفاع الأداء البيئية للمنتجات والشركات الناشطة في صناعة السياحة .

ولقد أشار (سيمس) 1993م إلى النقاش الذي دار خلال الاجتماع الأوروبي السنوي السادس، للحواضر والاجتماعات والسفر لإدارة الأعمال ويجادل به بأنه مادامت الجهة أو البلد السياحي هو المنتج الأساسي الذي تباعه و تسوقه شركات السفر والحواضر، فإنه لمن البديهي والمنطقي أن يكون واجبه الأساسي من الناحية البيئية وأن تضع مقاييس واضحة في الدخل والثروة بين مختلف الدول والمجتمعات، فإنهم يجب أن يعوا بأنهم جميعا سيعيشون على نفس الأرض .ومن هذا المنطلق فإنها ترى بأن الأشكال الذي نواجهه هو أنه بينما العلم الثالث أو النامي قد دفع (بضم الدال) رغما عنه لتلويث بيئته من أجل إيجاد مصادر دخل يعيش منها .فإن العالم المتقدم يفعل ذلك للترفيه عن نفسه فقط .

ويقول (ميبيل) عام 1997م بأن 64% من شركات تنظيم الاجتماعات وسفر الحواضر الذي أجابوا على الاستبيان الذي أعده، قد ذكروا بأنهم قد بدؤوا الاهتمام بالبيئة ووضعوا ذلك ضمن مقاييسهم لاختيار وجهتهم لتنظيم المناسبات، وأشارت إلى استبيان (كوندواست واتفلر) الذي أظهر بأن 91% من القراء قد أبدوا اهتمامهم بحماية البيئة ومستوى التلوث في الجهة أو الدولة التي ينوون السفر إليها .بينما ذكرت (أيلالا) عام 1996م بأن بعض المراقبين يؤكدون على ضرورة بقاء السياحة البيئية محصورة في فئات محددة حتى تتمكن من استغلال إمكانياتهم وتساهم في جهود المحافظة على البيئة، ويرى البعض الآخر بأنه لكي تستطيع السياحة البيئية القيام بدورها وخدمة أهدافها وتحقيق مبدأ الاستدامة، فإنه يجب أن تسعى إلى جذب السياح بأعداد كبيرة⁹.

ويعتقد (متايسون ووال) عام 1982م بأن مشكلة تحقيق التوازن بين البيئة والأنشطة السياحية ستستمر وستخلق الكثير من القلق .والاهتمام بجودة وسلامة ونظافة المياه والهواء والشواطئ البحرية، بينما يعرض العالم ديكات عام 1992م مجموعة من المفاهيم والتوجيهات لكي يثبت بان تبني ما يسمى بالسياحة البديلة وتطبيقه على السياحة سيؤدي حتما إلى عدم تضرر البيئة والمحافظة على بيئة الحياة ومنع الآثار السلبية للتنمية على نطاق واسع، وهو يستخلص من كتابته في "السياحة البديلة" بأن المشاركة في طريقة التنمية البديلة كما يقترحه، سيؤدي إلى تحقيق الاستدامة للبيئة والتراث والثقافة .

ويناقش العالم تيسدال عام 1996م بأن المشكلة الأساسية في تقدير القيمة الاقتصادية للسياحة البيئية هو تحديد ما نقصده بمعنى السياحة البيئية.

ولقد استعمل العالمين منيسلي تورسال ولسكيران عام 1992م مفردات السياحة الطبيعية والسياحة البيئية بشكل متبادل، ولقد عرفوا المقررة على أنها "السياحة التي تشمل السفر إلى مناطق طبيعية هادئة بغرض الدراسة والتمتع برؤية الطبيعة ومعيشتها والتعرف على أي تراث أو ثقافة إنسانية متواجدة بها".

ويرى (هال) عام 2000م بان الكثير من عوامل الجذب السياحية الطبيعية تمتلك عمرا زمنيا طويلا نسبيا ولكن عوامل الجذب السياحي التي أنشأها الإنسان لا تمتلك ذلك بل إنه يعتقد بأن البيئة الأساسية التي تدعم صناعة السياحة تمتلك عمرا قصيرا نسبيا، ولذا فإنه يرى بأن السياحة البيئية ستوفر فرصا لنمو السياحة في المستقبل مع تحقيق مبدأ الاستدامة. والواقع أن هناك العديد من الكتاب والباحثين الذين أشاروا إلى الشروط التي يجب أن توفرها لتحقيق الاستدامة. 10

مما سبق نستنتج أن السياحة المستدامة هي نقطة تلاقي ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم، مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي، بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية، ولكنها في الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها.

وقد ركزت المنظمة العالمية للسياحة على مفهوم السياحة المستدامة في إعلان مانيلا عام 1980م وفي اكوبولكو عام 1982م وفي صوفيا عام 1985م وفي القاهرة عام 1995م.

وقد وصف عام (1991م العالم كلوفان) السائح البيئي بأنه شخص يتصف بالخصائص التالية 10:

- وجود رغبة كبيرة للتعرف على الأماكن الطبيعية والحضارية .
- الحصول على خبرة حقيقية .
- الحصول على الخبرة الشخصية والاجتماعية .
- التفاعل مع السكان المحليين والانخراط بثقافتهم وحياتهم الاجتماعية
- سهل التكيف حتى بوجود خدمات سياحية بسيطة .
- تحبذ إنفاق النقود للحصول على الخبرة وليس من أجل الراحة .
- ولاستدامة السياحة، كما هو الحال بالنسبة لاستدامة الصناعات الأخرى، هناك ثلاث مظاهر متداخلة :- الاستدامة الاقتصادية، الاستدامة الاجتماعية والثقافية، الاستدامة البيئية .

الاستدامة تشمل بالضرورة على الاستمرارية، وعليه فإن السياحة المستدامة تتضمن الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بما في ذلك مصادر التنوع الحيوي وتخفيف آثار السياحة على البيئة والثقافة، وتعظيم الفوائد من حماية البيئة والمجتمعات المحلية. وهي كذلك تحدد الهيكل التنظيمي المطلوب للوصول إلى الأهداف .

لكن هناك بعض الدراسات تفضل أن تطلق مصطلح التطوير المستدام للسياحة بدلا من مصطلح السياحة المستدامة وذلك لسببين : (11)

- لكي تصبح السياحة مستدامة يجب أن يتم دمجها مع كل مجالات التطوير.

- بعض أوجه السياحة مثل رحلات الطيران الطويلة لا يمكنها أن تصبح مستدامة مجرد تطور التكنولوجيا أو تحسن الظروف المرافقة .

6- مبادئ السياحة المستدامة : عند محاولة دمج الرؤى والقضايا سابقة الذكر والتي تتعلق بالسياسات والممارسات المحلية ، يجب أن تؤخذ المبادئ التالية بعين الاعتبار :

- يجب أن يكون التخطيط للسياحة وتنميتها وإدارتها جزء من استراتيجيات الحماية أ و التنمية المستدامة للإقليم أو الدولة . كما يجب أن يتم تخطيط وإدارة السياحة بشكل متداخل وموحد يتضمن إشراك وكالات حكومية مختلفة، ومؤسسات خاصة، ومواطنين سواء كانوا مجموعات أم أفراد لتوفير أكبر قدر من المنافع.

- يجب أن تتبع هذه الوكالات ، والمؤسسات ، والجماعات ، والأفراد المبادئ الأخلاقية والمبادئ الأخرى التي تحترم ثقافة وبيئة واقتصاد المنطقة المضيفة، والطريقة التقليدية لحياة المجتمع وسلوكه بما في ذلك الأنماط السياسية .

- يجب أن يتم تخطيط وإدارة السياحة بطريقة مستدامة وذلك من اجل الحماية والاستخدامات الاقتصادية المثلى للبيئة الطبيعية والبشرية في المنطقة المضيفة .

- يجب أن تهتم السياحة بعدالة توزيع المكاسب بين مروجي السياحة وأفراد المجتمع المضيف والمنطقة .

- يجب أن تتوفر الدراسات والمعلومات عن طبيعة السياحة وتأثيراتها على السكان والبيئة الثقافية قبل وأثناء التنمية ، خاصة للمجتمع المحلي، حتى يمكنهم المشاركة والتأثير على اتجاهات التنمية الشاملة .

- يجب أن يتم عمل تحليل متداخل للتخطيط البيئي والاجتماعي والاقتصادي قبل المباشرة بأي تنمية سياحية أو أي مشاريع أخرى بحيث يتم الأخذ بمتطلبات البيئة والمجتمع .

- يجب أن يتم تشجيع الأشخاص المحليين على القيام بأدوار قيادية في التخطيط والتنمية بمساعدة الحكومة ، وقطاع الأعمال، والقطاع المالي، وغيرها من المصالح .

- يجب أن يتم تنفيذ برنامجا للرقابة والتدقيق والتصحيح أثناء جميع مراحل تنمية وإدارة السياحة، بما يسمح للسكان المحليين وغيرهم من الانتفاع من الفرص المتوفرة والتكيف مع التغييرات التي ستطرأ على حياتهم.

7- تنمية السياحة المستدامة: لتحقيق التنمية السياحية المستدامة، سنورد بعض المبادئ والأنظمة التي لاقت نجاحاً في المواءمة بين رغبات ونشاطات السياح من جهة وحماية الموارد البيئية والاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى، وذلك بهدف تطبيقها وهي (12):

- أ- وجود مركز دخول في المواقع السياحية لتنظيم حركة السياح وتزويدهم بالمعلومات الضرورية .
- ب- ضرورة توفر مراكز للزوار تقدم معلومات شاملة عن المواقع، وإعطاء بعض الإرشادات الضرورية حول كيفية التعامل مع الموقع، ويفضل أن يعمل في هذه المراكز السكان المحليون الذين يتدربون على إدارة الموقع والتعامل مع المعطيات الطبيعية .
- ت- ضرورة وجود قوانين وأنظمة تضمن السيطرة على أعداد السياح الوافدين وتأمينهم بالخدمات والمعلومات وتوفير الأمن والحماية بدمن أحداث أي أضرار بالبيئة.
- ث- ضرورة وجود إدارة سليمة للموارد الطبيعية والبشرية في المنطقة، يمكنها أن تحافظ على هذه المكتنزات للأجيال القادمة من خلال عناصر بشرية مدربة.
- ج- التوعية والتثقيف البيئي من خلال توعية السكان المحليين أولاً بأهمية البيئة والحفاظة عليها، فكثيراً ما نلاحظ السكان المحليين هم الذين يسعون إلى تخريب وتدمير بيئتهم لأسباب مادية، ولكن هؤلاء لا يعرفون أنهم يدمرون قوتهم ومستقبل أولادهم من خلال هذا التخريب، ولذلك يجب التركيز على التوعية والتثقيف البيئي للسكان المحليين وللعاملين في الموقع، مع الحرص على وجود اللوحات الإرشادية التي تؤكد على أهمية ذلك .
- د- تحديد القدرة الاستيعابية للمكان السياحي، بحيث يحدد أعداد السياح الوافدين للمنطقة السياحية بدون ازدحام واكتظاظ ، حتى لا يؤثر ذلك على البيئة الطبيعية والاجتماعية من جهة وعلى السياح من جهة أخرى، فيرون بيئة جذابة توفر لهم الخدمات والأنشطة، وهناك عدة مصطلحات للقدرة الاستيعابية ،منها: (13)
- الطاقة الاحتمالية المكانية - والتي تعتمد على قدرة المكان في استيعاب الحد الأعلى من السياح -حسب الخدمات المتوفرة في الموقع .
- الطاقة الاحتمالية البيئية- وهي تعتمد على الحد الأعلى من الزوار الذين يمكن استقبالهم بدون حدوث تأثيرات سلبية على البيئة والحياة الفطرية وعلى السكان المحليين.
- الطاقة الاحتمالية النباتية والحيوانية، وهي تعتمد على الحد الأعلى من السياح الذين يفترض وجودهم بدون التأثير على الحياة الفطرية، وهي تعتمد على جيولوجية المنطقة والحياة الفطرية وطبيعة الأنشطة السياحية .
- الطاقة الاحتمالية للسياحة البيئية ، أي الحد الأعلى من السياح الذين يمكن استقبالهم في الموقع وتوفير كافة المتطلبات والخدمات لهم وبدون ازدحام، على أن لا يؤثر عددهم على الحياة الفطرية والبيئية في الموقع .ولا يوجد رقم محدد طوال العام لأعداد السياح، وإنما يزداد وينقص حسب موسم التزهير عند النباتات والتفقيس عند الطيور.

هـ- دمج المحليين وتوعيتهم وتنقيفهم بيئيا وسياحيا .

و- توفير مشاريع مدرة للدخل للسكان المحليين، مثل الصناعات الحرفية التقليدية ومرافقة الدواب لنقل السياح وتشجيع الزراعة العضوية فضلا عن العمل كمرشدين سياحيين.

ي- تضافر كل الجهود لنجاح السياحة البيئية من خلال تعاون كل القطاعات ذات العلاقة بالسياحة، مثل القطاع الخاص والحكومي والمؤسسات الرسمية والهيئات غير الحكومية والسكان المحليين.

8- السياحة والبيئة: تنطوي السياحة على إبراز المعالم الجمالية لأي بيئة في العالم، فكلما كانت نظيفة وصحية كلما ازدهرت السياحة وانتعشت، وتبدو للوهلة الأولى أن السياحة هي إحدى المصادر للمحافظة على البيئة وأنها لا تسبب الإزعاج، أي ليست مصدرا من مصادر التلوث، لكنه على العكس، فالبرغم من الجوانب الايجابية للسياحة فهي تشكل مصدرا رئيسيا من مصادر التلوث في البيئة، والتي تكون من صنع الإنسان، فلا بد من تحقيق التوازن بين السياحة والبيئة من ناحية وبينها وبين المصالح الاقتصادية والاجتماعية التي هي في الأساس تقوم عليها.

ولكن هناك أثارا سلبية للسياحة تتمثل في: (14)

-الزيادة المقررة في أعداد السياح، تمثل عبئا على مرافق الدولة من وسائل النقل، الفنادق، كافة الخدمات من كهرباء ومياه .

- إحداث التلف ببعض الآثار لعدم وجود ضوابط أو تعامل السياح معها بشكل غير لائق.

- ممارسة السياح لبعض الرياضات البحرية أدى إلى الأضرار بالأحياء البحرية من الأسماك النادرة، والشعب المرجانية والذي يؤدي إلى نقص الحركة السياحية في المناطق التي لحق بها الضرر.

- زيادة تلوث مياه البحر وخاصة مياه بعض مناطق البحر الأبيض المتوسط، التي لم تعد صالحة للاستحمام نتيجة للتخلص من مياه المجاري فيها .

- ازدياد وتلوث الغلاف الجوي .

وهناك انتشار القمامة والفضلات فوق القمم الجبلية حيث تمثل مناطق جذب سياحي من الدرجة الأولى فتمارس عليها الرياضة السياحية من تسلق ومشى .

فالسائح ليس وحده هو المسؤول عن كل هذه الكوارث وإتلاف المناطق الأثرية أو السياحية لكن الطبيعة والسكان الأصليين لهذه المناطق لهما دخل كبير في ذلك أيضا، و فيما يلي يتم ذكر العناصر الملوثة للبيئة:

أ-المصادر البشرية: تلوث التربة، تلوث الهواء، الانفجارات النووية، الزحف العمراني، وسائل صرف صحي غير متقدمة، تزايد عدد السكان.

ب-المصادر الطبيعية:

-الكوارث الطبيعية: الاهتزازات والزلازل، الأمطار والسيول، العواصف والرياح، الانهيارات.

-التغيرات المناخية: تغير في درجة الحرارة، الرطوبة، المياه الجوفية.

ولنجاح السياحة البيئية المستدامة يربط بما نسميه بالقدرة الاستيعابية للعمليات السياحية الذي يتمثل في أعداد السائحين وأنماط الزيارات اليومية وما يقوم به من أنشطة، لأن البيئة تتعرض إلى تغيرات خارجة عن إرادة الإنسان أو السائح كما ذكرنا من قبل .

إن سبل دعم اقتصاد المناطق الريفية عن طريق السياحة البيئية، تتمحور حول عدد من العوامل منها إزالة المعوقات التي تعترض الفعالية السياحية لهذه المناطق، وإبراز المقومات وعوامل الجذب السياحي، وتكامل المنتج السياحي، بحيث يكون متناسب مع المواصفات المطلوبة، بجانب تناسب أسعار المرافق السياحية ومنافستها للمرافق الأخرى داخليا وخارجيا .

وتحقيق هذا الهدف يتطلب مراعاة المفاهيم السياحية البيئية المتطورة، وأن يتناسب الهدف مع الموارد والإمكانيات السياحية المتاحة، وتوفر الخبرات السياحية المتخصصة. ويمكن تصور أهم وسائل دعم اقتصاد المناطق الريفية عن طريق السياحة البيئية في الآتي :

- الاهتمام بالبعد البيئي كمفهوم محوري لدعم اقتصاد المناطق الريفية، والتركيز على ديمومة هذا الجانب .
- حصر وإحصاء وتوثيق الموارد والمقومات السياحية بمناطق الدولة في إطار عدة بيانات معلوماتية وترويجها محليا وخارجيا .
- تشجيع السياحة البيئية كأساس لتطوير صناعة السياحة وخاصة وأنها تمثل جزءا مهما من السياحة بمفهومها الشامل، وتقلل من التسرب السياحي المتمثل في الإنفاق السياحي المباشر للخارج .
- الاهتمام بتوفير وتطوير مقومات السياحة الراقية التي تتمثل في البنية الأساسية من طرق وماء وكهرباء وصرف صحي في مناطق الجذب السياحي .
- الاهتمام بإنجاز التجهيزات الضرورية والمرافق الكفيلة بضمان سلامة البيئة وجمالية المناطق السياحية ومحيطها .
- وضع دليل شامل وخرائط شاملة مناخية وبيولوجية وحيوانية ونباتية، وخرائط لأماكن الآثار والمتاحف يسير على هديها ويسترشد بها السائح المحلي والأجنبي .
- تشجيع وتحفيز القطاع الخاص للاستثمار في مشاريع السياحة البيئية وإتاحة الفرص الاستثمارية للاستثمار في هذا المجال .
- تنوع المنتج السياحي وتوجيه الاستثمارات السياحية نحو المناطق الجبلية، والساحلية، والصحراوية، ومناطق الحياة الفطرية بالدولة .

- ضرورة دعم الحرف اليدوية السياحية والتذكارية بما يخدم البيئة السياحية وينشط الموارد المالية لسكان المناطق والدولة .
- التوسع في المحميات الطبيعية ومساحتها، والتشدد في حمايتها، خاصة النادرة والمهددة بالانقراض والاهتمام بإنشاء المشاريع السياحية حولها بما يخدم سكان المنطقة وزيادة مواردهم المالية .
- الاهتمام بالتعليم السياحي بإنشاء الكليات والمعاهد الخاصة بالسياحة البيئية في مناطق الجذب السياحي .

التركيز على تحقيق تكافؤ الفرص بين مناطق الدولة في إنشاء المشاريع السياحية البيئية

من هنا يمكن أن تساعد السياحة البيئية على التنمية الإقليمية بالدولة باعتبارها مصدرا للدخل بالنسبة للسكان المحليين في مناطق الجذب السياحي - مما يقلل فجوة الأجور بين الأقاليم المختلفة، ويعمل على ارتباط السكان بأرضهم - حيث يقلل نزوحهم، ويساعد على التنمية المتوازنة بين مختلف مناطق الدولة، مما يقلل الضغط على الخدمات في المدن الكبيرة في مجالات التعليم والصحة والإسكان، فضلا عن مشكلات البطالة وما يترتب عليها من مشاكل اقتصادية واجتماعية وأمنية .

الخاتمة :

تعتبر التنمية إحدى الوسائل للارتقاء بالإنسان، ولكن ما حدث هو العكس تماما حيث أصبحت التنمية هي إحدى الوسائل التي ساهمت في استنزاف موارد البيئة وإيقاع الضرر بها وإحداث التلوث فيها .

فمثل هذه التنمية يمكننا وصفها بأنها تنمية تفيد الاقتصاد أكثر من البيئة أو الإنسان فهي " تنمية اقتصادية " وليست "تنمية بيئية" تستفيد من موارد البيئة وتسخرها لخدمة الاقتصاد.

إن تطوير السياحة وتنميتها بكافة أشكالها في دول العالم لا بد وأن تكون ضمن إطار التنمية الشاملة المستدامة، ولذا لا بد بل يجب مراعاة المردود البيئي للأنشطة السياحية حيث لكل نشاط تأثير على الأنظمة البيئية وبالذات عند إقامة المنشآت السياحية التالية :

- 1- بناء الوحدات الترفيهية مثل السفن البحرية، والألعاب البحرية .
- 2- تشييد المجمعات السكنية على الشواطئ مع ما يتبعها من مرافق وخدمات .
- 3- إنشاء وحدات النقل ومحطات توليد الطاقة والمياه، ومحطات استقبال المخلفات الصلبة أو السائلة .

ومن هذا المنطلق فإن وضع السياحة في مسار التنمية المستدامة في الدول السياحية سيشكل تحديا كبيرا للأجهزة المعنية بالسياحة فيها و حتى تحقق سياحة آمنة يتطلب الأمر ما يلي:

- 1- أن تكون السياحة وبرامجها ونشاطاتها مبنية على احترام البيئة .

2- إيجاد الآليات العملية والفعالة لمتابعة تنفيذ البرامج والأنشطة التي تعمل على بناء تنمية السياحة المستدامة، في إطار المحافظة على البيئة ومواردها .

4- تحقيق مستوى عال من التنسيق والتعاون بين كافة الجهات المعنية سواء الحكومية أو القطاع الخاص ورجال الأعمال والسياح أنفسهم كذلك.

5- اتباع إستراتيجية سياحية تراعي الحد من تأثير الأنشطة السياحية في البيئة وتعالج أية أضرار قد تنتج عنها .

6- وضع الأنظمة والقوانين والضوابط والمعايير التي تنظم الأنشطة السياحية في ذلك إقليميا .

إن تضافر الجهود والمشاركة الفعالة لقطاع السياحة مع الأجهزة الحكومية في تنمية سياسات وبرامج حماية البيئة، والمبادرة من الحد من تولد الملوثات والمخالفات وترشيد واستخدام الموارد الطبيعية والطاقة في المنشآت السياحية، حتى لا تطغى السلبيات على الايجابيات وبالتالي تؤدي هذه النشاطات إلى تدهور للبيئة ومواردها التي هي الأساس في السياحة مما سيكلف الكثير بعد ذلك لإعادة تأهيل البيئة.

المراجع:

1. محيي زيتون - مستقبل مصر - بين إمكانية التنمية ومخاطر الهدر، دار الشروق - القاهرة - مصر 2002م ص 45.
2. M ;thea .sinclair and Mike staber the Economie tourisme. London 1997 pp115 ;181
3. صلاح الدين عبد الوهاب - الكتاب السنوي للسياحة والفنادق منشأة المعارف - الإسكندرية 1998م ص 125.
- 3-Gerard Guibital.Economie touristique Delta et sps .suise p10
4. -جليلة حسن حسنين -التنمية السياحية الدار الجامعية الإسكندرية -مصر 2006م ص 26
5. صلاح الدين عبد الوهاب، التنمية السياحية - مطبعة الزهران القاهرة ، 1991م ص 65.
6. محمد خميس الزوكة ، صناعة السياحة من منظور تاريخي ، دار المعرفة الجامعية ، سنة 1999م ص 84
7. -صبري عبد السميع ، السياحة والفنادق ، سنة 1996م ، بدون دار نشر .
8. -R ,Gristine .le tourisme publication universitaire D etades Europiennes 1985 p 196
9. احمد الجلاذ، أطوار الاتجاهات المدينة في السياحة ، عالم الكتاب ، الطبعة الأولى ، القاهرة 2002م ص 241
10. سلوى محمد مرسي ، السياحة ومستقبل مصر بين إمكانيات التنمية ومخاطر الهدر ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر 2003م ص 251
11. نبيل الروي ، نظرية السياحة ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية ، بدون سنة نشر ص 19
12. ماهر عبد الخالق السيسي، الاتجاهات الحديثة في صناعة السياحة ، مطابع الولاء الحديثة القاهرة ، 2004م
13. نشوى فؤاد ، التنمية السياحية ، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ، 2008م ص 51.
14. حسين كفاي ، رؤية عصرية للتنمية السياحية في الدول النامية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1991م ص 18
15. عبير احمد عطية ، التنمية السياحية ، الإسكندرية ، 2006م ص 11

16. صلاح الدين عبد الوهاب ،السياحة في عالم متغير ،القاهرة،1996م،ص234.
17. ماهر عبد العزيز توفيق :صناعة السياحة -دار زهران عمان 1997م.
18. -ماهر عبد الخالق السيسي .مبادئ السياحة -مطابع الولاء الحديثة -القاهرة 2002م.